باستمرار، والوصول اليها خلال أيام معدودة. وطالما يقع رأس محمد على البحر الاحمر، خارج خليج العقبة، فان تمركز قوات عثمانية فيه سيجعل من ذلك الخليج «بحيرة مغلقة» تحت تصرّف الاسطول الحربي العثماني، وحلفائه، وبالتالي يشكّل تهديداً دائماً لخط المواصلات البحرية عبر البحر الاحمر الى الشرق الاقصى. كما رفض كرومر الاقتراح الذي تداولته الاوساط الدبلوماسية باحالة الموضوع الى محكمة العدل العليا في لاهاي، وذلك خوفاً من قيام ألمانيا باستغلال تلك المناسبة للبحث في موضوع الوجود البريطاني برمّته في مصر، انتقاماً من المساندة البريطانية لفرنسا في موضوع المغرب العربي، ومراكش.

اللجوء الى سياسة القوة

مع استمرار أزمة الحدود مع الدولة العثمانية، بدأت بريطانيا تخشى من انعكاس المواجهة مع السلطان، خليفة المسلمين، على الاوضاع الداخلية في مصر، وغيرها، من مستعمراتها، حيث توجد نسبة كبيرة من السكان المسلمين في الهند، والملايو، وغيرهما. وبالتالي، لم يتردّد كرومر، مع دخول الازمة شهرها الرابع، عن طلب ارسال تعزيزات عسكرية الى الحامية البريطانية الموجودة في مصر، والالحاح على المسؤولين في لندن، بضرورة ارسال عدد من السفن الحربية للمرابطة في خليج العقبة، وفي البحر المتوسط، على مقربة من الموانىء التركية. وعزّز موقف كرومر المتشدّد ما نقلته التقارير البريطانية عن تعنّت السلطان العثماني في رفضه اقتراح تشكيل لجنة خبراء من الطرفين، المصري والتركي، لرسم الحدود، وتعيينها بدقة بين الطرفين، واصراره على العودة الى فرمان العام ١٨٤١، الذي يملك، وحده، حق تفسيره على النحو الذي يشاء، بالاضافة الى ارتفاع حدّة الدعوات الاسلامية داخل مصر ووصول معلومات بشأن اقامة متصرفية مركزها العقبة تكون تابعة لولاية الحجاز.

لم يبق أمام الحكومة البريطانية، في جلستها التي عقدت بتاريخ ١٩٠٦/٤/٣٠ لمناقشة الموضوع، وبعد الاستماع الى تقرير من وزير الخارجية بشأن أهمية سيناء والحق المصري في المطالبة بها، سوى اللجوء الى سياسة القوة. وفي اليوم عينه، وجّه السير ادوارد غراي رسالة الى السفير البريطاني في اسطنبول يطلب منه القيام بتسليم مذكرة الى الحكومة العثمانية تطلب: ١ ـ الموافقة، خلال عشرة أيام، على عملية رسم الحدود من رفح الى العقبة، على أساس الرسالة المؤرخة في ١٨٩٢/٤/٨؛ ٢ ـ اخلاء طابا، فوراً، من القوات التركية[٣٥].

في الثالث من أيار (مايو) ١٩٠٦، استلم الباب العالي انذار حكومة الجلالة البريطانية، في حين توجّه الاسطول البريطاني في المتوسط من مالطا الى بحر ايجه وأرسلت تعزيزات عسكرية الى مصر على وجه السرعة. ازاء هذه الضغوط والتهديدات العسكرية المباشرة، المدعومة بموقف اوروبي مساند، لم يجد السلطان عبدالحميد مفرّاً من الموافقة على المطالب البريطانية قبل انقضاء مهلة الانذار بساعات قليلة[٣٦]. وفي اليوم عينه، أيضاً، تمّ اخلاء طابا والمواقع المجاورة من القوات التركية، كما أُعيد عمودا الحدود الى نقطة رفح.

وطوال شهور الصيف شديدة الحرارة، عملت بعثة مكوّنة من خبراء في المساحة ورسم الحدود عن الجانبين، التركي والمصري ـ البريطاني، لتعيين مواقع الحدود على طول خط رفح ـ العقبة. وكان من الواضح، ان الخبرة العلمية والعملية في هذا المجال تكاد تكون محصورة في الجانب البريطاني، الذي استعان، ايضاً، بزعماء القبائل البدوية في المنطقة للبتّ في الخلافات بشأن ملكية الاراضي والحقوق المتوارثة، في ما يتعلق بالسقاية والرعي والتنقل. ولم يتردّد الجانب البريطاني عن اللجوء الى احدى العادات البدوية الموروثة في الفصل بين أشخاص عديدين يدّعون بملكية أرض معيّنة.